حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات: دراسة تحليلية

د. محمد خلف إبراهيم (*)

المستخلص:
تناولت الدراسة حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات من خلال تحليل وضعها الراهن، وتقديم بعض سبل الحماية لها، وشملت الدراسة في متنها إطار نظري تناول مفهوم حقوق الملكية الفكرية وخصائصها، وطبيعة حق المؤلف، ومفهوم التحقيق العلمي للمخطوطات ومراحله، كما تعرض لصفات محقق المخطوطات الجيد.
بينما تناول الجانب التحليلي للدراسة الخصائص الإبداعية لعملية تحقيق المخطوطات من خلال عرض مفهوم الاستقلالية وحدودها وعلاقة التحقيق بنص المخطوط الأصلي، كما تعرض الجانب التحليلي للدراسة للوضع القانوني الحالي لحقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات من خلال عرض لأبرز التشريعات الدولية والوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وعرض بعض الإشكاليات العملية لحماية حقوق محققي المخطوطات، والمتمثلة في السرقة الأدبية، وإثبات الملكية الفكرية للمحققين، والصعوبة التي تواجهها عملية توثيقه، وأخيرًا اقترحت الدراسة بعض سبل حماية الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات.
واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل واقع حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات، والتعرف علي مدي أصالة العمل التحقيقي، ومدي وجوب حمايته القانونية.
وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن هناك استقلالية تامة لنواتج عملية التحقيق عن النص الأصلي للمخطوط، وأن الإنتاج الفكري لمحققي المخطوطات لم يحظ بالقدر الكافي من الحماية القانونية، وافتقار التشريعات الدولية والوطنية لحماية حقوق المؤلف لوجود نصوص صريحة تميز جهد المحققين وتحمي إنتاجهم الفكري.
وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تمثلت في: وجوب سن القوانين المتخصصة التي تحمي حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات بنصوص صريحة، وضرورة إنشاء مؤسسات ونقابات مهنية للمحققين لحماية إنتاجهم الفكري، وتعزيز الحماية التقنية للإنتاج الفكري الرقمي لمحققي المخطوطات.

الكلمات المفتاحية
حقوق الملكية الفكرية- محققو المخطوطات.

(*) مدرس بقسم المكتبات والمعلومات- كلية الآداب- جامعة سوهاج
Mkhlf9427@gmail.com

Intellectual Property Rights of Manuscript Editors: An Analytical Study

Dr. Mohamed Khalaf Ibrahim (*)

Abstract

This study examines the intellectual property rights of manuscript editors by analyzing their current status and proposing some means of protection. The theoretical framework of the study addresses the concept of intellectual property rights and their characteristics, the nature of copyright, the scientific editing of manuscripts and its stages, as well as the qualities of a good manuscript editor. The analytical part of the study discusses the creative aspects of the manuscript editing process by presenting the concept of independence and its limits, and the relationship between the editing process and the original manuscript text. It also examines the current legal situation of intellectual property rights for manuscript editors through a review of the most important international and national legislations on intellectual property protection, and highlights practical challenges in protecting the rights of manuscript editors, including plagiarism, proof of intellectual ownership, and the difficulties faced in its documentation. Finally, the study proposes some methods to protect the intellectual property of manuscript editors.

The descriptive-analytical method was employed to analyze the reality of intellectual property rights for manuscript editors, to determine the originality of the editing work, and to assess the extent of its legal protection.

The study concluded with several findings, including that the outcomes of the editing process are entirely independent of the original manuscript text, and that the intellectual output of

(*) Lecturer, Department of Libraries and Information - Faculty of Arts – Sohag University - Mkhlf9427@gmail.com

manuscript editors has not received adequate legal protection. Moreover, international and national legislations on copyright lack explicit provisions that recognize and protect the intellectual efforts of editors.

The study presented a set of recommendations, including the necessity of enacting specialized laws with explicit provisions to protect the intellectual property rights of manuscript editors, the establishment of professional institutions and associations for editors to safeguard their intellectual output, and the enhancement of technical protection for the digital intellectual products of manuscript editors.

***Keywords*:** Intellectual property rights – manuscript editors

أولًا: المقدمة المنهجية:

تمهيد:

تعد المخطوطات من الركائز الأساسية التي يقوم عليها التراث المعرفي والحضاري للأمة، ويعمل المحققون علي قراءة وتصحيح وتوثيق هذه الركائز، من خلال تحقيق نصوص المخطوطات وتحليلها، إلا أن هذا الجهد الكبير الذي يقوم به المحققون يطرح قضية جوهرية حول حقوق الملكية الفكرية للمحققين، خاصة في ظل التنوع والانتشار الكبير الذي تشهده تشريعات حقوق الملكية الفكرية دوليًا، ومحليًا، فجاءت هذه الدراسة لتوضيح مدي تواجد حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالمحققين في التشريعات الدولية والوطنية، وتقديم بعض المقترحات التي تضمن الحماية العلمية، والقانونية لحقوق محققي المخطوطات.

مشكلة الدراسة

مع الانتشار الواسع الذي حققته مهنة تحقيق المخطوطات، وانشغال عدد كبير من الباحثين في هذا المجال، وعدم وضوح الموقف القانوني من حق المحقق الفكري، جاءت مشكلة الدراسة والتي تمثلت في: عدم وضوح موقف التشريعات والقوانين الدولية والمحلية من الحقوق الفكرية لمحققي المخطوطات، وهل يعد عمل المحققين عملًا فكريًا يستحق من خلاله المحقق حقوق ملكية فكرية، أم أنه مجرد عمل أدبي خادم لنص المخطوط، ولا يرتقي إلي أن يحتاج حقوق ملكية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء علي جانب جديد من جوانب حقوق الملكية الفكرية، وهو حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات، وتقدم رؤية شاملة لقضية حقوق الملكية الفكرية بوجه عام، وحقوق محققي المخطوطات بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلي تحقيق هدف رئيس يتمثل في، التعرف علي حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات، وموقف الاتفاقيات الدولية والوطنية من هذه القضية، ومن هذا الهدف تأتي عدة أهداف فرعية للدراسة كالآتي:

١. معرفة مفهوم حقوق الملكية الفكرية، وخصائصها.
٢. توضيح مفهوم تحقيق المخطوطات، وبيان خطواته العملية.
٣. إلقاء الضوء علي الوضع القانوني الحالي بشأن حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات.
٤. تقديم بعض المقترحات لحماية حقوق المحققين.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدة أسئلة منها:-

١. ما مفهوم حقوق الملكية الفكرية؟ وما خصائصها؟
٢. ما مفهوم التحقيق العلمي للمخطوطات، وما خطواته؟
٣. ما مدي أصالة الأعمال الفكرية الناتجة عن التحقيق؟
٤. ما الوضع القانوني الحالي لحقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات؟
٥. ما السبل العلمية لحماية حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات؟

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات.
- الحدود الزمنية: تطبق الدراسة علي التشريعات الدولية والوطنية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية منذ صدورها حتي عام 2025م.
- الحدود الشكلية: تغطي الدراسة نصوص التشريعات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، سواء كانت في شكل رقمي أو تقليدي.

منهج الدراسة المستخدم وأدوات جمع البيانات.

وفقًا لطبيعة هذه الدراسة فسيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، والذي يعمد إلي تشخيص وتحليل ظاهرة الدراسة والإلمام بجوانبها كافة، كما يعمد إلي جمع الحقائق وتحليلها ووصف علاقتها بالظاهرة موضوع الدراسة.

أدوات جمع البيانات.

تعتمد الدراسة علي أداة تحليل المضمون في جمع المادة العلمية للدراسة عن طريق تحليل التشريعات والاتفاقيات الدولية والوطنية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وذلك لمعرفة مدي معالجتها لحقوق محققي المخطوطات.

مصطلحات الدراسة:

الملكية الفكرية:

عرفتها(كلثومة،2021) بأنها نتاج فكر الإنسان من إبداعات، وتتمثل في الاختراع، الكتب، العلامات التجارية، الرسوم والنماذج الصناعية، وغيرها من نواتج عمليات التفكير الذهني.

حق المؤلف:

يقصد بحق المؤلف ذلك الحق الذي يثبت لكل مؤلف علي مصنفه الذي تفتق عن فكره، أو أفرزه ذهنه أيا كانت طبيعة هذا المصنف(أي سواء كان مصنفًا علميًا، أو

أدبيًا، أو فنيًا) أو وسيلة التعبير عنه، سواء كان ذلك بطريقة الكتابة، أو النحت، أو الرسم، أو التصوير، أو غير ذلك من صور التعبير عن نتاج الفكر(حسن، 2019)

تحقيق المخطوطات:

وهو إخراج المخطوط بنصه وعنوانه، ومؤلفه بعد التدقيق والتحري في ذلك، وبذل غاية الوسع من خلال الأخذ بالقواعد العلمية المعتبرة في هذا المجال، وإخراج المخطوط في هيئة كتاب حديث مطبوع بعنوانه الحقيقي، واسم مؤلفه، وبذلك يقوم الكتاب بإحياء المخطوط من الزمن الماضي، إلي العصر الحديث(أبوطالب، 2023)

الدراسات السابقة.

من خلال البحث في دليل الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات، ومستودع الرسائل العلمية بالفهرس الموحد للمكتبات الجامعية المصرية، وقواعد البيانات العالمية المتاحة علي بنك المعرفة المصري، لم يجد الباحث أي دراسة قامت علي هذا الموضوع، ولكن هناك بعض الدراسات الأكاديمية التي عالجت قضية حقوق الملكية الفكرية، ودراسات أخرى متعلقة بتحقيق المخطوطات، ونستعرض فيما يأتي أبرز هذه الدراسات، وهي مرتبة زمنيًا من الأقدم إلي الأحدث، علي النحو الآتي:

أولًا الدراسات العربية:

عرفت دراسة(صقر،2007) بحقوق الملكية الفكرية وبينت طبيعتها، كما وضحت موقف فقهاء الشريعة من طبيعة حقوق الملكية الفكرية، وتوصلت الدراسة إلي أن حقوق الملكية الفكرية أصبحت تحظى بالحماية المحلية والدولية، وتقبل التملك والتنازل والإسقاط.

كما تناولت دراسة(أبوقاعود،2014) رأي الشريعة الإسلامية في مسائل حقوق الملكية الفكرية، وبيان الأحكام الشرعية والقانونية المتعلقة بحق نشر الكتاب التراثي، ووضع بعض الحلول للمشاكل التي تواجه نشر الكتاب التراثي للاستفادة من النص التراثي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن طبيعة تحقيق كتب التراث غير واضحة، ويدل علي ذلك اختلاف الباحثين في هذا المجال في المفهوم، فبعضهم يجعل المفهوم مقتصرًا علي تقديم النص كما أراده المؤلف، وبعضهم يري ضرورة تقديم شرح للنص الأصلي، وأن القانون المغربي لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة هو التشريع العربي الوحيد الذي نص علي حقوق نشر

المخطوطات القديمة، كما توصلت الدراسة إلي اختلاف الفقه القانوني في صورة ودرجة الابتكار التي يمكن أن تطبق علي تحقيق الكتاب التراثي.

وتناولت دراسة(إمبابي،2018) أهمية تدريس حقوق الملكية الفكرية في أقسام المكتبات والمعلومات الأجنبية والعربية، ومدي وعي الطلاب بالمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وتطبيقات حمايتها في مصر، وآرائهم حول توافر مقرر دراسي عن حقوق الملكية الفكرية في تخصص المكتبات والمعلومات.

في حين أن دراسة(حسن،2019) هدفت إلي التعرف علي مدي قدرة التشريعات الوطنية والدولية علي حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية المتاحة علي الإنترنت، وتوصلت الدراسة إلي وجود ضعف في التشريعات المحلية والدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث هذه التشريعات لمواكبة التطورات، وتوقيع عقوبات رادعة لانتهاك حقوق الملكية الفكرية.

وعرفت دراسة(الداود،2021) حقوق الملكية الفكرية، وبينت التكيف الشرعي والقانوني للحق في الملكية الفكرية، وتوصلت الدراسة إلي أن حقوق الملكية الفكرية تعد حقوقًا مشروعة ويتملكها أصحابها، ولهم الحرية المطلقة في التصرف بها، واستغلالها.

وتناولت دراسة(حروز،2021) المراحل العلمية المقننة التي يتبعها المحقق في عملية تحقيق المخطوطات، وسبق ذلك إطار نظري تناولت فيه الدراسة مفهوم التحقيق، وأبرز قواعد تحقيق المخطوطات، وكيفية نشر المخطوطات بعد تحقيقها.

وألقت دراسة(العمادي،2022) الضوء علي أبرز الاتفاقيات الدولية التي تتناول حقوق الملكية الفكرية علي المستوي الدولي، خاصة اتفاقية باريس، واتفاقية برن، والدور الذي تقوم به المنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية من خلال تبني هاتين الاتفاقيتين، وما نتج عنهما من اتفاقيات أخرى، وأثر تلك الاتفاقيات علي التشريعات الوطنية.

في حين تناولت دراسة(عامر،2023) آليات فض منازعات الملكية الفكرية والحلول الناجزة لحماية الابتكارات الأدبية والفنية والصناعية، وهدفت إلي بيان دور القضاء الوطني في حسم المنازعات الخاصة بالملكية الفكرية، ومن خلال المنهج التحليلي الوصفي توصلت الدراسة لعدة نتائج أبرزها: أن وسائل فض المنازعات نوعان، قضائية تتمثل في القضاء والتحكيم الدولي، ووسائل غير قضائية تتمثل في المعاهدات والمبادئ العامة للقانون، وأن القضاء الوطني يمتلك سلطة اتخاذ الإجراءات التحفظية في منازعات الملكية الفكرية.

بينما تناولت دراسة(شابلي،2023) مفهوم التحقيق وعلم تحقيق المخطوطات، كما تعرضت إلي المبادئ العامة لعملية تحقيق المخطوطات واستقراء المناهج البحثية لعلم تحقيق المخطوطات، ومن خلال استخدام المنهج التاريخي توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن التحقيق جهد علمي مهم لا يقل أهمية عن الآتيف، ويعمل علي إحياء تراث الأمة، كما توصلت الدراسة إلي أن هناك بعض المهارات والقدرات الخاصة التي يجب توافرها في المحقق لضمان القيام بعملية تحقيق المخطوطات بالشكل الصحيح، كالصبر، والاعتماد علي التكنولوجيا الحديثة في عملية التحقيق، ومعرفة المحقق بكل أنواع المخطوطات.

ثانيًا الدراسات الأجنبية:

سعت دراسة(Alsaffar, 2006) إلي تحديد الاختلافات الرئيسة بين حق المؤلف والانتحال، وتوضيح سبل الاستخدام المباح للأعمال المحمية بموجب حق المؤلف، وسبق ذلك جانب نظري للدراسة عالجت فيه مفهوم حق المؤلف، ومفهوم الانتحال وأشكاله، ونوعيات الأعمال المحمية بموجب حق المؤلف.

وناقشت دراسة(Huai shen, 2012) التغيرات الكبيرة التي أحدثتها نشأة الإنترنت وتأثيرها علي حقوق الملكية الفكرية، وعارضت الدراسة الحماية المفرطة في حقوق النشر التي تتعدى علي المصالح العامة، كما ناقشت الصراع بين حقوق الملكية الفكرية وحقوق الإنسان، وتوصلت الدراسة لرسم صورة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

وأقرت دراسة(Fernandez, 2018) بأن حقوق الملكية الفكرية، خاصة حقوق الطبع والنشر تشارك في عديد من الأنشطة التعليمية والإعلامية التي تجري في محيط التعليم العالي، ومن ثم يجب أن يعرف الأساتذة مبادئ حقوق الملكية الفكرية، وكذلك الطلاب وأمناء المكتبات، وتوصلت الدراسة إلي اشتراك الفئات الثلاثة(الأساتذة والطلاب وأمناء المكتبات) في الأخطاء الجوهرية وسوء العلم للقواعد الأساسية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية للطبع والنشر.

بينما حللت دراسة(Loren, 2019) مبدأ التخلي المحدود عن حقوق الملكية الفكرية، وتناولت كذلك التعقيدات المحيطة بقانون حقوق الملكية الفكرية، وآراء المستخدمين للمصنفات الإبداعية الذين يجدون صعوبة في تحديد مدى خضوع المصنف لحقوق النشر من عدمه، من عملية التخلى المحدود عن هذه الحقوق، وأوصت الدراسة بأن تتبنى المحاكم مبدأ التخلى المحدود عن حق المؤلف.

في حين أن دراسة(Bently, 2022) تناولت حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها بالابتكار في البلدان النامية، ووضحت الدراسة أن الابتكارات في الدول النامية

تزداد مع تعزيز حقوق الملكية الفكرية في هذه الدول، وأجريت الدراسة علي بيانات مجموعة مكونة من (64) بلدًا ناميًا، وتوصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة قوية تربط بين تطبيق تشريعات حقوق الملكية الفكرية والتمية الاقتصادية للدولة.

وأخيرًا قامت دراسة(Adams, 2023) علي تحليل تطور حقوق الملكية الفكرية في ظل التحولات التي فرضها العصر الرقمي، وتناولت الدراسة كذلك التحديات التي نشأت قبيل التحول الرقمي، وتأثير ذلك علي المؤسسات المعنية بحمايةحقوق الملكية الفكرية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تحديث الأطر القانونية الخاصة بحماية الملكية الفكرية للمصنفات.

اتجاهات الدراسات السابقة، وأهميتها لموضوع الدراسة الحالية.

من خلال عرض هذه الدراسات يتبين اتفاقها مع الدراسة الحالية في معالجة حقوق الملكية الفكرية بوصفها قضية قانونية متداولة في الاتفاقيات الدولية والوطنية، في حين تتفرد الدراسة الحالية في معالجة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالمحققين، ومدي أصالة العمل الفكري الناتج عن عملية التحقيق، ومدي استقلاله عن النص الأصلي للمخطوط.

ومن جوانب الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة:

- الصياغة الدقيقة لعنوان الدراسة الحالية الموسومة ب"
- الصياغة الصحيحة لظاهرة الدراسة، وأهميتها، واستخدام المنهج المناسب لها.
- إثراء الإطار النظري للدراسة.

ثانيًا: الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: مفهوم حقوق الملكية الفكرية، وخصائصها:

١- مفهوم حقوق الملكية الفكرية:

أ) **التعريف اللغوي للحق:** يدل الحق لغويًا علي الثبوت والوجوب، ويطلق الحق علي المال والملك الموجود الثابت، ومعني حق الشيء وقع ووجب بلا شك، فاستعمالات الحق تدور حول معاني الثبوت والوجوب والأحكام والتحقيق واليقين(عمر،2008)

ب) **التعريف اللغوي للملكية:** ملك الشئ أي استولى عليه وكان في قدرته أن يتصرف فيه بما يريد، وملك الشيء تمكن منه(الفيروز آبادي)

ت) **الفكرية لغة:** من الفكر، والتفكر، والاسم الفكر، والفكرة، ويقال ليس لي في هذا الأمر فكر أي ليس لي فيه حاجة، وأفكر في الشئ بمعني أتأمل.(عمر،2008)

ث) **التعريف الاصطلاحي لحقوق الملكية الفكرية:** تعرف الملكية الفكرية بأنها سلطة مباشرة يعطيها القانون للشخص علي نتاتج عقله وتفكيره كافة، وتمنحه

حق الانتفاع بما تدر عليه هذه الأفكار من مردود مالي للمدة المحددة قانونًا، ودون منازعة أو اعتراض من أحد(الكسوائي،1998)

ومن خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي يمكن تعريف حقوق الملكية الفكرية بأنها النتاج الذي يأتي من الإبداع والابتكار البشري، وقد أطلق عليها" الملكية الذهنية" لأنها تعود إلي الإنتاج الذهني، وتشمل حقوق الملكية الفكرية مثل: حقوق المؤلف في أعماله، وحقوق المخترع في اختراعه، وحقوق التاجر في علامته التجارية(عرارم، 2022)

وقد عرفتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية(WIPO) علي أنها أفكار إبداعية يولدها العقل البشري، وهي أعمال أدبية، أو فنية للرموز والأسماء والصور، والأفكار الإبداعية التي ينتجها العقل البشري من مصنفات أدبية أو فنية(أحمد، 2009)

وعرفها(Reitz, 2004) بأنها الحقوق القانونية الحصرية الممنوحة لمؤلف، أو مترجم، أو كاتب مسرحي، أو ناشر، أو إنتاج، أو بيع، أو توزيع نسخ من الأعمال الأدبية، أو الموسيقية، أو الفنية، أو غيرها من الأعمال، ضمن إطار عمل معين من القيود، وبحكم قانون الملكية الفكرية أيضًا، الحق في إعداد المصنفات المشتقة، واستنساخ مصنف أو أجزاء منه.

ومما سبق يمكننا القول إنّ حقوق الملكية الفكرية هي حقوق قانونية، معترف بها دوليًا ومحليًا، تتكفل بحماية الإبداعات الذهنية بكل أشكالها وصورها، وتعطي لأصحابها الحق في التصرف الحر والتام في إنتاجهم الذهني، سواء بالبيع، أو الإهداء، أو التداول، أو سحب التداول، أو التعديل وفق ضوابط قانونية يتفق عليها بين المؤلف والناشر في حالة تداول ونشر العمل الإبداعي.

٢- خصائص حقوق الملكية الفكرية:

من خلال دراسة قضية حقوق الملكية الفكرية للأعمال الذهنية، وعرض التعريفات السابقة، يمككنا الوقوف علي أبرز الخصائص التي تميز هذا النوع من الحقوق، وهي كالآتي:

١- التحديد الزمني: فحقوق الملكية الفكرية محددة بفترة زمنية معينة، يكون فيها الحق لصاحب العمل الفكري في الاستغلال المالي لمصنفه، وقد تتفاوت هذه الفترة قصرًا وطولًا حسب الحق الفكري الذي هو محلٌ للاستغلال.

٢- التحديد المكاني: غالبًا ما تطبق قوانين حقوق الملكية الفكرية في إقليم معين، أو دولة بعينها، مما يجعل حمايتها تصعب خارج هذا الحيز المكاني المحدد، وإن كانت تقام اليوم اتفاقيات دولية لحماية هذه الحقوق.

٣- التعقيد: وذلك كون الحقوق الفكرية تقوم من الأساس علي التوفيق بين مصلحة المبدع المالية، ومصلحته الأدبية والمعنوية في آن واحد.
٤- التبعية لصاحبها: فحقوق الملكية الفكرية لصيقة لصاحبها فقط، فهو المتحكم في نسبتها إليه دون الغير، والاستفادة بعوائدها المادية والمعنوية، كما يكون له الحق المطلق في التنازل عن الحق المالي لغيره، دون التنازل عن حق نسب العمل إليه.
٥- النفعية: فتعمل هذه الحقوق علي جلب المنفعة المالية لأصحابها، خاصة في الأعمال الكتابية التي تتميز بزيادة الربح المالي، إلي جانب تحقيق المنفعة الأدبية والمعنوية في نسب العمل الإبداعي لصاحبه، وما يترتب علي ذلك من اعتبارات معنوية.

٣- حق المؤلف والحقوق المجاورة:

١- **حق المؤلف:** عرفه(صونيه 2012) بأنه الإبداعات في مجالات الأدب كافة، والفنون، والعلوم، أيا كان شكل أو طريقة التعبير عنها، وهذه المصنفات تكمن في عدة صور منها: المصنفات المكتوبة، المصنفات التي تلقى شفويًا، السينما، الرسم والنحت، المخطوطات، المجسمات والخرائط، مصنفات الحركات، ويعد بذلك هذا الحق من أبرز حقوق الملكية الفكرية.

وهناك نوعان لحقوق المؤلف، يستطيع من خلالهما تحقيق المنفعة الأدبية المعنوية، والمنفعة المالية، وهما كالآتي:

أ) **حق معنوي:** وهو يرتبط بشخصية المؤلف، فلا ينسب ذلك الحق إلي غيره، ولا يورث لأبنائه، وهذا الحق يمتد لحماية المصنف من أي حذف أوتعديل يؤدي إلي المساس بمضمون العمل، كما يضمن للمؤلف التحكم في السماح أو سحب التداول، وقد يتشارك المؤلفون هذه الحق إن كان العمل الأدبي يحمل أكثر من مؤلف(طلبة، 2015)

ب) **حق مادي:** وهو حق عيني أصيل، ويتميز بأنه حق مؤقت ينتهي بعد مدة معينة بعد وفاه صاحبه، ويمكن توريثه وانتقاله لأفراد آخرين، كما يمكن التنازل عنه للغير، ومن خلال هذا الحق يصبح صاحب العمل الأدبي هو الوحيد الذي يملك التصرف بمصنفه أو الترخيص للغير بالاستغلال(السلفتي، 2012)

٢- **الحقوق المجاورة:**

وتعرف بأنها مجموعة من الحقوق تمنح لأشخاص غير المؤلفين، وإنما بسبب دورهم في نشر الأعمال الأدبية، كالمترجمين، والمنتجين، والمحررين، وغيرهم من أصحاب المسئولية المتعلقة بالعمل الأدبي، ويعد هذا النوع من

الحقوق ناتج عن التقدم التكنولوجي في مجال نشر المصنفات الفكرية خاصة في مجال السينما، وهي تعد بذلك الوجه الثاني لحقوق المؤلف، بل هي مجاورة له(الهيبي، 2016)

٤- المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف:

يغطي حق المؤلف طائفة مصنفات واسعة، من الكتب، والموسيقي، واللوحات الزيتية، والمنحوتات، والأفلام، إلي البرامج الحاسوبية، وقواعد البيانات، والخرائط الجغرافية، ولا يمكن العثور علي قوائم كاملة بالمصنفات المشمولة بحق المؤلف في التشريعات الدولية والمحلية، ولكن فيما يأتي المصنفات الشائعة المحمية بموجب حق المؤلف(الكشكي،2021)

- المصنفات الأدبية: كالروايات، وقصائد الشعر، ومقالات الصحف.
- قواعد البيانات والبرامج الحاسوبية.
- الأفلام والقطع الموسيقية.
- الرسوم والمنحوتات.
- الخرائط الجغرافية والرسوم التقنية.
- مصنفات الهندسة المعمارية.

المحور الثاني: تحقيق المخطوطات: المفهوم والمراحل.

١- مفهوم التحقيق:

التحقيق في اللغة: ورد لفظ التحقيق في اللغة مصدرًا للفعل" حقق، يحقق" وهو مضعف العين من الفعل، وهو إرجاع الشئ إلي حقيقته، بحيث لا يشوبه شبهة، وهو المبالغة في إثبات حقيقة الشئ بالوقوف عليه، والتحقيق مأخوذ من الحقيقة وهو كون المفهوم حقيقة(شابلي،2023)

التحقيق في الاصطلاح: ويقصد به تلك العناية الخاصة بالمخطوطات حتي يمكن التثبيت من استيفائها لشروط معينة، فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلي الصورة التي تركها مؤلفه(شريفي،2005)

وعرفه(حروز،2021) تحقيق المخطوطات، بأنه توثيق النص المحقق وقرائته قراءة موضوعية لا تزيد ولا تنقص، أي تقديم المخطوط للقراءة بصورة أقرب ما يكون إلي إملاء المؤلف.

وعرفه(الحمد،2019) بأنه الفحص العلمي لنصوص المخطوطات من حيث مصدرها، وصحة نصها، وإنشاؤها، وصفاتها، وتاريخها.

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن تحقيق المخطوطات هو عملية فنية تعتمد علي منهج علمي تهدف لتتبع ودراسة نص المخطوط للوصول إلي مدي حقيقة عنوانه، ونسبته إلي مؤلفه، وسنة تدوينه، وعدد صفحاته الصحيحة، لإخراج نسخة مطبوعة طبق الأصل للمخطوط الأصلي.

٢- مراحل تحقيق المخطوطات:

تعددت مناهج ومدارس علم تحقيق المخطوطات، ولكن منها سياسة ونظام متبع لعملية التحقيق، وفيما يأتي نعرض أبرز وأشهر المراحل المتفق عليها لعملية تحقيق المخطوطات(مناري، 2019)

- اختيار المخطوط من حيث العلم الذي يحتويه بين لوحاته: وتتحكم في هذه المرحلة عدة عوامل منها، اهتمامات المحقق، الإلمام العلمي للمحقق بموضوع معين، امتلاك كل آليات العمل العلمي السليم، القيمة العلمية للمخطوط المراد تحقيقه.
- جمع النسخ الأصلية والفرعية للمخطوط المراد تحقيقه: أي التعرف علي مكان نسخ المخطوط الأصل والفرع، وقراءة الفهارس التي تضم بعض المخطوطات، كالفهرست لابن النديم، وكشف الظنون لحاجي خليفة، وغيرها، وترتيب ما جمعه من نسخ للمخطوط، واختيار النسخة الأكثر شمولًا ودقة.
- الرمز للمخطوط وترقيمه: فعند جمع نسخ المخطوط المراد تحقيقه، يتم ترقيم هذه النسخ، وإعطاء رمز مستقل لكل نسخة.
- تحقيق النص" باتباع قواعد وشروط التحقيق العلمي": وتشمل تحقيق العنوان، تحقيق اسم المؤلف، الكتابة، المقابلة بين النسخ، مباشرة التحقيق للمتن، التوثيق للمخطوط.
- فهرسة المخطوط: ويقصد بها فهرسة ما في نص المخطوط من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأشعار، وأمثال، وأسماء الأعلام، وغيرها من أجزاء موضوعات المخطوط.
- الإخراج النهائي للمخطوط المحقق: وهو الصورة النهائية لناتج عملية التحقيق.

٣- صفات محقق المخطوطات:

تجمع عملية تحقيق المخطوطات بين المهارة الفنية، والقواعد والشروط العلمية، مما يستدعي وجود بعض الصفات الواجب توافرها في المحقق، وهناك ضرورة ملحة إلي أن تتوفر في المحقق الشروط الفنية والشروط العلمية المنهجية معًا، وفيما يأتي سنعرض لهذه الصفات علي النحو الآتي(حروز،2021)

١- **الرغبة بتحقيق المخطوطات:** يقضي المحقق كثيراً من حياته منعزلاً عن الناس، مُنزويًا في محارب بحثه؛ ولكي يتغلب على وحدته ووحشة انزوائه، لابد أن تكون لديه رغبة صادقة في التحقيق؛ لأنّ عدم الرغبة وعدم الاقتناع لن يؤديا إلى تحقيق دقيق، بل إلى تحقيق هامشي، ثم إن الالتزام الحضاري بالتراث، هو من العوامل المهمة في التحقيق؛ لأنّ هدف التحقيق لا يكمن فقط في نشر المخطوطات، أو لنيل درجة علمية على عمل التحقيق، وإنما يهدف كذلك لإحياء هذا التراث ونشره.

٢- **الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات:** وذلك بالاطلاع على أعمال المحققين السابقين؛ للاستفادة من تجاربهم وأساليبهم العملية في عملية التحقيق، وأن يستعين إذا اضطر بذوي الخبرة والاختصاص، فيسأل عن بعض الأمور الغامضة، أو التي تحتاج إلى توضيح، أو تفسير لم يستطع المحقق أن يصل إليها.

٣- **الصبر:** لكي لا يكون هناك فتور في الرغبة، لابد من أن تُدعم بالصبر؛ ذلك أن المحقق تعترضه مجموعة من الصعوبات، فالتحقيق يحتاج إلى جهد علمي متواصل، ومن وقت الباحث وجهده وأعصابه الكثير...؛ فإذا لم يتحل بالصبر والمثابرة، والتصميم على بلوغ الأهداف؛ شعر بالكلل والسآمة، و ضعفت همته في متابعة مشواره العلمي.

٤- **سعة الاطلاع:** من الواجب أن يسبق عملية التحقيق دراية واسعة بتاريخ هذا العلم، الذي يحقق الباحث فيه، وأن يكون على دراية بما صدر من كتب تتصل بمادته؛ وذلك ليستفيد منها، وليسير في تعليقاته وتخريجاته على بصيرة من أمره، فجودة التحقيق، وحسن الإفادة منه يظهران كلما كان المحقق ذا اطلاع واسع متجدد على التراث.

٥- **الموضوعية والابتعاد عن الذاتية:** وذلك بعدم التصرف في المخطوط، وضرورة الحفاظ على أصلة، والتجرد من الأهواء الشخصية والمذهبية، أو العبث لإخراجها على أي صورة؛ رغبة في تحقيق المكاسب المادية، أو بالسطو على جهود الآخرين.

٦- **المعرفة التامة بقواعد اللغة العربية:** أن يكون عارف باللغة العربية ومفرداتها، الغريب منها والمستعمل، ونحوها وصرفها، وأساليبها البلاغية، من تقديم وتأخير، وإطناب... معرفة وافية، وأن يكون على دراية بنهج النُساخ، ومصطلحات القدماء في الكتابة، في الضبط بالشكل، إضافة إلى معرفته بأنواع الخطوط العربية، وأطوارها التاريخية، وأن يكون ذا ثقافة عامة.

٧- **التخصص:** أن يكون متخصصًا في موضوع المخطوط، عارفا بأصوله، فمن أراد تحقيق مخطوط في النحو؛ عليه أن يكون نحويًا؛ ذا دراية بتاريخ النحو والنحاة ومدارسهم، ومن أراد التحقيق في الرياضيات؛ فعليه أن يكون رياضيًا

٨- **التواضع:** أن يكون للمحقق استعداد للمناقشة والحوار، وقبول رأي الآخرين.

ثالثًا الدراسة التحليلية:

المحور الأول: تحقيق المخطوطات كعمل فكري أصيل:

تعد عملية تحقيق المخطوطات بما تحتويه من مناهج وقواعد متعددة، من صميم العمل الفكري الإبداعي، ولا تقل أهمية عن عملية تأليف المخطوط نفسها، حيث لا تقتصر عملية التحقيق علي إعادة إخراج نصوص المخطوطات، أو التحقق من مدى صحة عناوينها ومؤلفيها ونساخها، بل تتخطى ذلك إلي بناء وإنتاج عمل فكري جديد، وذلك من خلال التحليل، والمقارنة، والتعليق.

وأثارت تلك القضية تساؤلات ومسائل وفرضيات قانونية حول ما إذا كانت هذه العملية تعد عملًا فكريًا مستقلًا يستحق عليه صاحبه حقوقًا فكرية تستوجب حمايتها والاعتراف بها دوليًا ومحليًا، أم هي عمل خدمى لنص المخطوط فقط، ولا ترقي لأن تصبح عملًا فكريًا مستقلًا.

أولًا: مفهوم العمل الفكري في النظرية القانونية:

عرفت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والوطنية طبيعة العمل الفكري وشروطه، حيث عرفت اتفاقية" بيرن"، واتفاقية "الوايبو" العمل الفكري بأنه" كل عمل وإنتاج ذهني أصيل نابع من مجهود المبدع، ويستحق الحماية القانونية إذ استوفي هذا العمل شروط الأصالة والابتكار.

ويشير الفقه والتفسير القانوني إلي أن العمل الفكري والذهني يكون أصيلًا إذ شمل في طياته فكر ومجهود ذهني خاص به، وتميز بطبيعه تفرده عن غيره(Ginsburg, 2011)

ومما سبق يمككنا القول إن تحقيق المخطوطات تنطبق عليه شروط الأصالة، لما تحتوية عملية التحقيق من جهد ذهني خاص ومتفرد للمحقق عن غيره، ومما تنتجه هذه العملية من أعمال فكرية مستقلة عن نصوصها الأصلية المحققة، ومما تقدمه من إضافات جديدة للعلم ولمجتمع المعرفة "فهنا يمكن استخلاص أن تحقيق المخطوطات عمل فكري أصيل يستحق الحماية القانونية"

ثانيًا: الخصائص الإبداعية في عملية تحقيق المخطوطات:

تتميز عملية تحقيق المخطوطات بعدة خصائص إبداعية، تعزز موقفها في كونها عملًا إبداعيًا مستقلًا تستحق من خلاله الحماية القانونية، فعملية التحقيق تجمع بين

المهارات التحليلية للنص، والمهارات اللغوية، ومهارات النقد والتوثيق، مما يضفي علي نواتج عملية التحقيق صفة الإبداع، وفيما يلي نعرض أبرز الخصائص التي تتميز بها عملية تحقيق المخطوطات، يمكن تقسيمها إلي عدة محاور كالآتي:

١- **تتبع مسئولية الآتيف، ومقارنة النسخ:** ويتحقق هذا المحور في عدة خطوات منها:

- جمع نسخ المخطوط: فمن أولى أساسيات وقواعد تحقيق المخطوطات حصر جميع نسخ المخطوط المراد تحقيقه لعمل المسح الشامل علي نصوصها، واستخراج النسخة الأقرب والأوضح لإجراء عملية التحقيق عليها، وهي مرحلة تتطلب جهدًا علميًا، ودراية عالية بعلم المخطوطات، لما تحتويه هذه النسخ من اختلافات في الخطوط الناتجة عن تعدد النساخ، فلكل ناسخ طبيعته الخاصة به.
- مقارنة النسخ: تأتي بعد عملية جمع النسخ مرحلة المقارنة، وهنا يتطلب من المحقق الحرفية في اختيار النسخة الأكثر دقة في بياناتها من خلال فحص بداية المخطوط ونهايته، ومدى جودة الحالة المادية للمخطوط، وجودة ووضوح الكلمات والجمل، واستخراج النسخة التي تضم النص الأقرب إلي نص النسخة الأم التي كانت بين يدى المؤلف، وهذه الخطوة قد لا تتم باستخدام التقنيات الحديثة، بل تحتاج لعمل ذهني ومجهود معرفي من المحقق.
- تتبع مسئولية الآتيف: وفي هذه المرحلة يبدأ المحقق في تتبع ومعرفة الحقائق حول نسب المخطوط لمؤلفه، وحقيقة نسب عملية النسخ والتدوين، وحقيقة تاريخ كتابة المخطوط ومكانه، ومعرفة العنوان الأصلي الكامل للمخطوط، وتعد هذه المرحلة من أبرز وآخر مراحل تحقيق المخطوط، ويتوقف عليها نسبة نجاح المنتج النهائي من عملية التحقيق بأكملها.

٢- **التفسير والتعليق:** ويندرج تحت هذا المحور عدة خطوات كالآتى:

- شرح وإيضاح المصطلحات: من أوجه الإبداع في عملية التحقيق قدرة المحقق علي شرح وتفسير المصطلحات الغريبة التي يضمها نص المخطوط، وتفسير المقصود من وراء تلك المصطلحات، وكذلك تفسير وتوضيح ما تشير إليه الرموز والاختصارات الواردة بنص المخطوط، وهذا التفسير ليس بالضرورة أن ينقله المحقق من المعاجم والقواميس اللغوية، بل يكون ناتج عن خبرات ومهارات متعددة لمحقق المخطوطات.
- نقد المحتوي والتعليق عليه: تتضمن عملية تحقيق المخطوطات كذلك جانب نقدي للمحقق يظهر من خلاله قدراته المعرفية بموضوع المخطوط، ويوضح

هذا الجانب النقدي مدى التغير الثقافي والفكري بين مفكرين وكتاب وعلماء العصر الذي كتب فيه المخطوط الأصلي، وبين مفكرين وعلماء العصر الذي يحقق فيه المخطوط، مما يحقق عملية الإبداع الفكري وتنوع الآراء والثقافات عبر الأزمان والعصور.

- عمل الحواشي الموثقة: وفي هذا الجانب تظهر السمة الإبداعية للمحقق في عمل حواشي تتضمن توثيقًا للنسخ الأخرى للمخطوط، والربط بينها في سنوات النسخ وأماكنه، وكتابة أسباب ترجيحه لبعض النسخ عن غيرها.

٣- **البناء والإخراج الفني للمخطوط المحقق:** وفي هذا المحور يقوم المحقق بإعادة إخراج وترتيب المادة الداخلية للمخطوط الأصلي في صورة نسخة جديدة محققة كالآتي:

- إعادة ترتيب البنية النصية للمخطوط: كانت المخطوطات العربية- في بداية صناعتها- تعاني من الفوضي في ترتيب المادة العملية والأبواب، بل وجدت بعض المخطوطات غير مقسمة إلي أبواب وفصول من الأساس، ومن هنا جاء دور المحقق في عمل تبويب وترتيب لمادة المخطوط الداخلية، يراعي في هذا الترتيب الجديد المنهجية التي تضمن سلامة عرض المحتوي الفكري للمخطوط في صيغته الجديدة المحققة، ومما لا شك فيه أن هذا الترتيب والنسق الجديد الذي طرأ علي مادة المخطوط يعد عملاً إبداعيًا من المحقق.
- عمل وتصميم الفهارس: وفي هذه المهمة الإبداعية يقوم المحقق بعمل وتصميم الفهارس كافة التي يحتاجها نص المخطوط- إن وجدت- كفهارس الأعلام، والكيانات، والأماكن، وفهارس لشرح المصطلحات الغامضة وتحليلها، وذلك للتيسير علي الباحثين في مجال المخطوطات مستقبلًا.
- التنسيق والإخراج: وهذه اللمسة الإبداعية قد لا تتعلق بتحقيق نص المخطوط، ولكنها تتعلق بالإخراج النهائي لشكل المخطوط بعد انتهاء مراحل عملية التحقيق، لتضيف طابعًا جماليًا في شكل المخطوط النهائي، حيث يقوم المحقق بعمل الهوامش، وتوزيع فقرات المخطوط النصية، وإدراج الرموز والاختصارات، وغيرها من المظاهر الجمالية التي تضيف للمخطوط المحقق شكلاً جماليًا متفردًا.

٤- **الدراسة التحليلية للمخطوط:** يعد التحليل من صميم العمل الإبداعي، فيعرض هذا المحور طبيعة عمل المحقق في تقديم دراسة تمهيدية تحليلية مسبقة لوحدات المخطوط، وذلك من خلال الخطوات الآتية:

- التقديم لمؤلف المخطوط: فيقوم المحقق بعمل دراسة تحليلية لمؤلف المخطوط تتضمن التعريف به، وبمنهجة المتبع في الكتابة، وذكر التخصص العلمي له، وذكر المخطوطات التي قام بتأليفها إن أمكن ذلك، وهذه المقدمة عن المؤلف لا تعد عملاً ترفيهيًا للمحقق، بل هي عمل إبداعي يحتاج للمهارة والدراسة المتخصصة والمتعمقة للمحقق.
- تحليل منهج المخطوط، ومحتواه: وتشمل هذه الدراسة تحليلًا لمحتوي المخطوط، والوقوف علي أبرز النقاط الأساسية لبنيته الداخلية، ومدي ترتيب أفكاره، وعرض المسائل التي يطرحها، وعمل مقارنات بينه وبين المؤلفات التي تشبهه في التخصص، وهنا يمارس المحقق الدور الأكاديمي الذي يكسبه صفة الإبداعية.
- ذكر أهمية نص المخطوط للبحوث المعاصرة: وتعد هذه النقطة من أبرز النقاط التحضيرية لعمل المحقق المبدع، حيث يتم من خلالها ربط موضوع المخطوط الذي بين يدي المحقق بالمشكلات المعاصرة، وبالأبحاث الطارئة في مجاله، وهو ما يضيف الربط العلمي بين الماضي والحاضر، مما يعكس الرؤية الثقافية غير التقليدية للمحقق المبدع.

من خلال النقاط السابقة يمكننا القول بأن عملية تحقيق المخطوطات لا تقتصر علي المهام الخدمية التي تخدم نص المخطوط فقط، ولكنها تنتقل إلي مرحلة الإبداع الفكري، الذي يعكس شخصية المحقق في نواتج عمله، ويميزه عن غيره من المحققين، فعملية التحقيق هنا تقدم دراسة أكاديمية، وبناء فني جديد لمحتوي المخطوط، وتفسير وتحليل نقدي لمحتواه، ومما سبق تبرز أهمية الاعتراف بالطبيعة الإبداعية لعمل المحقق، والتي يستحق من خلالها الحماية القانونية لنواتج عمله.

ثالثًا: استقلالية التحقيق عن النص الأصلي للمخطوط:

إن قضية التحقيق العلمي للتراث، وخاصة التراث المخطوط، من القضايا التي أثارت جدلًا واسعًا في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وما إذا كانت نواتج عملية التحقيق هذه عملاً إبداعيًا يحتاج لحقوق حماية فكرية، أم أنها أعمال تابعة لنصوصها الأصلية، سواء في تبعية الشرح والتوضيح، أو تبعية التحقيق النصي، وبناء علي هذه الإشكالية سنعرض في هذا الجزء من الدراسة عن طبيعة استقلالية نواتج عملية التحقيق عن النص الأصلي للمخطوط المحقق، وسنعرض ذلك في ثلاث نقاط رئيسة كالآتي:

أ) مفهوم استقلالية التحقيق:

١- مفهوم الاستقلالية الفكرية لنواتج عملية تحقيق المخطوطات.

تعرف الاستقلالية في المنهج العلمي بقدرة الباحث علي استخلاص وإنتاج مادة معرفية جديدة تضيف لمجريات العلم، وتنشأ هذه المادة المعرفية نتاج تحليل وتفسير وترتيب لنتائجها، ويعني ذلك أنها ليست مجرد نسخ لمحتوى سابق موجود فعليًا(Greetham, 2000)، ومن هذا التعريف يمكن استنباط عدة شروط يجب توافرها في نواتج عملية التحقيق العلمي للمخطوطات حتي تدخل في حيذ الاستقلالية وهي:

- **التحليل والنقد**: لكي تتحقق استقلالية التحقيق عن النص الأصلي للمخطوط يجب أن تتحلي نواتج التحقيق علي تحليل ونقد لنص المخطوط الأصلي، في جميع جوانب المادة الفكرية للمخطوط، سواء في المنهج، أو ترتيب الوحدات، أو صياغة الأفكار، وغيرها من عوامل بناء المخطوط الداخلية.
- **الوساطة العلمية:** وهي تعني أن يمثل المحقق حلقة الوصل بين جيل المخطوط الأصلي والجيل الحالي، وبالآتي دوره الفعال في ربط الثقافات عبر الأزمان المختلفة، ولا يكتفي بعملية نقل الثقافة من عصر إلي آخر فقط.
- **الهيكلة الإبداعية:** أي أنّ المحقق يقوم بإعادة هيكلة المخطوط، وإعادة ترتيب وحداته الداخلية بشكل يتناسب مع العصر الحالي، ويقدم الفهارس اللازمة لتوضيح محتويات المخطوط من رموز و مصطلحات واختصارات.

٢- الفرق بين التبعية والاعتماد:

هناك فروق جوهرية بين اعتماد المحقق علي النص الأصلي للمخطوط بكونه المادة الأولية التي يستنبط منها المعلومات في التحليل والتفسير والنقد، وبين أن يظل التحقيق عملية تابعة للنص الأصلي للمخطوط ولا تضيف أي جديد، وتكتفي بالوصف فقط، فنجد هنا أن صفة الاعتمادية هي ضرورة علمية مفروضة علي المحقق ولا ينبغي له التنصل منها، وإلا سقط وبطل عمله باعتباره منزوع الأصل، أما التبعية فنجدها نقيض ذلك، ولذلك لكل عمل علمي جيد مصادره التي يعتمد عليها والتي لا تنكر عليه أصالته.

ب) العلاقة بين عملية التحقيق والنص الأصلي للمخطوط:

هناك علاقة مشروطة ومحكمة بين عملية التحقيق وبين المخطوط الأصلي، تتجلي هذه العلاقة في كونها الرابط المباشر والأساسي الذي من خلاله تصح عملية التحقيق أو لا تنجح من الأساس، ويعتمد ذلك علي مدي الترابط ونوعيته بين طرفي العلاقة(التحقيق والمخطوط)

١- **العلاقة التأسيسية:** وتفرض نظرية هذه العلاقة، أن تأسيس عملية التحقيق قائم في الأصل على المخطوط نفسه، فلا يصح التحقيق دون وجود المخطوط، فالمحقق يستنبط بياناته من المخطوط الأصلي، لذلك تتأسس عملية التحقيق من المخطوط الأصلي دون شك، ولكن هذه العلاقة ليست علاقة تبعية بالمعني الحرفي، بل يمكن تشبيهها بعلاقة العمل الفكري والمترجم، وبعلاقة النوتة الموسيقية والملحن.

٢- **العلاقة الإنتاجية:** وتتمثل نظرية هذه العلاقة في كون المحقق يعيد إنتاج خطاب نص المخطوط الأصلي، بطريقة عملية تحقق متطلبات التحقيق العلمي الجيد، فيعيد ترتيب المادة الداخلية للمخطوط، ويوضح ويفسر الخلل في النص، ويوضح مدي صحة عنوان المخطوط، ومدي صحة نسبة مؤلفه إليه، وغيرها من شروط وعناصر التحقيق العلمي للتراث والمخطوطات.

ج) حدود استقلالية عملية التحقيق:

كما أشرنا سابقًا بأن نواتج عملية تحقيق المخطوطات تمثل إنتاجًا معرفيًا وأدبيًا مستقلاً عن النص الأصلي للمخطوط، إلا أن هذه الاستقلالية ليست مطلقة بل تربطها حدود ومعايير مهنية، وأخلاقية، ومنهجية، ينبغي للمحقق مراعاتها أثناء القيام بعملية التحقيق، منها الآتي:

- توضيح حدود النص الأصلي للمخطوط بدقة عالية: في هذا المعيار يلتزم المحقق بتوضيح وإبراز النص الأصلي المراد تحقيقه، وتجنب الخلط بين كلام مؤلف المخطوط، وكلام المحقق.
- الإشارة إلي الإضافات: وهنا يجب علي المحقق أن يشير إلي أي إضافات تمت علي النص الأصلي للمخطوط إشارة واضحة ومحددة، موضحًا سبب هذه الإضافات، سواء للشرح والتفسير، أو لكتابة جمل وعبارات واضحة تعويضًا عن الكلام المبهم، أو الإضافة التكميلية لغرض تكملة الصفحات المبتورة من المخطوطات المتهالكة.
- كتابة الترجيحات: ويظهر ذلك المعيار في حالة وجود أكثر من عنوان للمخطوط الواحد، أو اللبث في اسم مؤلف المخطوط، فبعد انتهاء عملية التحقيق يجب علي المحقق أن يدون أسباب ترجيحاته مدعومة بالأدلة التاريخية والعلمية التي تنص عليها منهجية التحقيق العلمي.

المحور الثاني: الوضع القانوني الحالي لحقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات.

إن الوضع الحالي لحماية حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات يطرح علينا السؤال القانوني المحوري" هل يحظى التحقيق العلمي للمخطوطات بالحماية القانونية اللازمة باعتباره عملاً فكريًا أصيلاً بموجب قوانين الملكية الفكرية الدولية والمحلية؟"

للإجابة عن هذا التساؤل يجب تحليل الأساس القانوني الذي من خلاله يتم منح المحقق حق حماية عمله الإبداعي، ويتم ذلك من خلال تحليل ثلاثة محاور رئيسة(التشريعات والاتفاقيات الدولية، التشريعات الوطنية، السوابق القضائية)

أولًا: التشريعات والاتفاقيات الدولية ودورها في الحماية القانونية للتحقيق:

١- اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية(Berne Convention, 1886)

تناولت اتفاقية برن حماية المصنفات وحقوق مؤلفيها، وتشمل مجموعة من الأحكام المتعلقة بالحد الأدنى للحماية الواجب منحها، وهناك محوران لتحليل بنود هذه الاتفاقية، وتحديد نوعيات الأعمال التي تدخل في حيز الحماية القانونية علي النحو الآتي:

أ)- بالنسبة إلي المصنفات يجب أن تشمل الحماية كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني، أيًا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه.

ب)- تدخل بعض الحقوق المشتقة من العمل الأصلي ضمن الحقوق التي يجب الاعتراف بها كحقوق تصريح وتستحق الحماية منها:

- حق الترجمة.
- حق تعديل المصنفات.
- حق الأداء العلني للمسرحيات.
- حق تلاوة المصنفات الأدبية علنًا.
- حق الإذاعة.
- حق الاستنساخ.(المادة 21 من الإتفاقية)

والتحقيق العلمي للمخطوطات يدخل حيز الحقوق المشتقة لحقوق الملكية الفكرية بموجب هذه الاتفاقية، إذا تحققت فيه صفات الإبداع والأصالة، شأنه شأن الترجمة والاستنساخ، علي الرغم من كون التحقيق عملية فنية إبداعية تفوق حميع العمليات الفنية سابقة الذكر والتي وضعتها الاتفاقية حيز الحقوق المشتقة.

٢- معاهدة الويبو لحقوق المؤلف(WIPO Copyright Treaty, 1996)

وقعت اتفاقية الويبو المنشئة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية(الويبو) في استوكهولم في 14 يوليو 1969 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1970 وعدلت سنة1979 ، والويبو عبارة عن منظمة دولية حكومية أصبحت في عداد الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة سنة 1974.

وللويبو هدفان رئيسان هما، دعم حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وضمان التعاون الإداري بين اتحادات الملكية الفكرية المنشأة بموجب المعاهدات التي تديرها الويبو (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2013)

وبموجب المادة(2) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف(1996) فإن الحماية الممنوحة لحق المؤلف تشمل كل أوجه التعبير، وليس الأفكار، أو الإجراءات، أو أساليب العمل، أو مفاهيم الرياضيات في حد ذاتها، فحق المؤلف يشمل كل أوجه الإبداع الأدبي والفني والعلمي أيًا كان شكل التعبير عنها، أو أهميتها، أو غرضها، ويمكن أن نعدد بعض المصنفات التي تعد محلاً للملكية الأدبية والفنية وفقاً لنصوص هذه المعاهدة كالآتي:

- المصنفات المكتوبة والشفهية.
- المصنفات المسرحية والموسيقية.
- المصنفات السينمائية.
- المصنفات الفنية من رسم ونحت وتصوير.
- مصنفات الخرائط الجغرافية، والمخطوطات.
- مصنفات برامج الحاسوب وقواعد البيانات.

يتبين لنا أن المؤلف من خلال هذه المعاهدة يتمتع بحق فكري علي مصنفه الذي يمكن أن يشمل: أعمالًا فنية، أو أدبية، أو علمية، مثل: الكتب، والمحاضرات، والروايات، والقصائد، والأعمال المسرحية، والسينمائية وأعمال الصور والرسومات.

ومن تحليل جوانب هذه المعاهدة نستطيع القول إن نواتج عملية تحقيق المخطوطات تعد عملاً إبداعيًا وفنيًا يندرج تحت الأعمال التي تعطي لأصحابها حقوقًا أدبية، ومادية، واجبة الحماية من قبل المنظمات والمعاهدات المعنية بذلك.

ثانيًا: الاتفاقيات الوطنية ودورها في الحماية القانونية للتحقيق.

هناك عدد من الدول التي أصدرت تشريعات خاصة بها لحماية حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين منها:

١- القانون المصري لحماية حقوق المؤلف(2002)

والذي نص بوضوح تام في المادة(2) والمادة(4) علي حماية المصنفات الفكرية التي تظهر طابعاً من الابتكار، ويشمل ذلك المصنفات الأدبية، والعلمية، والفكرية، مهما كانت صورتها التي تظهر عليها سواء كانت مكتوبة أو منطوقة، ويعد تحقيق المخطوطات من بين هذه المصنفات الإبداعية، كما ينص هذا القانون علي تبعية الأعمال المشتقة كالترجمة، والتحقيق، والشرح إلي عملها الأصلي في وجوب الحماية القانونية.

٢- النظام السعودي لحماية حقوق المؤلف(2017)

والذي أقر في المادة(6) بحق المؤلف في نسب المصنف إليه، والاستغلال المادي التام للمصنف، والدفاع عن هذه الحقوق أمام الجهات القضائية المختصة، ويعرف النظام السعودي لحماية حقوق المؤلف المصنف المحمي بأنه" كل عمل فكري مبتكر في مجال الفنون، أو الأدب، أو العلوم، ويشمل جميع أشكال المصنفات المكتوبة والمترجمة والمحققة.

ففي هذا النظام لوحظ إدراج نواتج عملية التحقيق ضمن الأعمال الإبداعية التي تعطي لصاحبها حقوقًا أدبية، ومادية.

٣- قوانين بعض البلدان العربية مثل المغرب والإمارات والجزائر:

تتفق معظم القوانين العربية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية مع المبادئ العامة لاتفاقية بيرن، التي تنص علي حماية الأعمال وليدة الإنتاج الفكري، والأعمال المنشقة منها كالتحقيق والترجمة، فنجد القانون المغربي(2016) الذي ينص في بنوده علي حماية المصنفات الإبداعية الناتجة عن النقد والتحليل، والقانون الإماراتي(2019) والذي يدرج التحقيق ضمن الأعمال المبتكرة التي تستوجب الحماية القانونية، والقانون الجزائري(2003) فيربط الحماية القانونية بتوافر المساهمة الإبداعية في العمل الفكري، والذي نراه يتحقق في نواتج عملية التحقيق.

ثالثًا: السوابق القضائية:

هناك بعض السوابق القضائية التي تمثل دليلًا علي أحقية إدراج نواتح عملية تحقيق المخطوطات ضمن الأعمال الإبداعية التي تستوجب الحماية القانونية، منها ما هو دولي وما هو محلي، ومن أشهر هذه السوابق ما يأتي:

- قضت المحكمة العليا الأمريكية بأن" إعادة تنظيم وترتيب المادة الأدبية يعد عملًا إبداعيًا إذا تضمن ذلك الترتيب جهدًا فكريًا مستقلاً عن العمل الأصلي"، وهو ما ينطبق علي نواتج عملية تحقيق المخطوطات، فمن أساس عمل المحقق

إعادة ترتيب وتنظيم مادة المخطوط، دون التحريف في محتواه ومضمونه الفكري.

- قضت محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 92 لسنة 82 بأن" نشر أي تحقيق علمي دون الرجوع إلي صاحبه يعد انتهاكًا لحق المؤلف" كما أكدت المحكمة علي أن الجهد الذهني المبذول في عملية تحقيق المخطوطات يعطي صاحبه حقًا ماديًا وأدبيًا، وهذا الحكم يقيم الحجة علي المشككين في مدي استقلالية نواتج عملية التحقيق عن النص الأصلي للمخطوط.

المحور الثالث: الإشكاليات العملية لحماية حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات.

أولًا: السرقة الأدبية للإنتاج الفكري الخاص بمحققي المخطوطات:

من المؤكد أنه في العصر الحالي ازداد الاهتمام البحثي والمهني لعملية تحقيق المخطوطات، وما ترتب علي ذلك من زيادة في رصيد الإنتاج الفكري الناتج عن عمل المحققين، وفي خضم هذا الإنتاج الفكري الغزير لعملية تحقيق المخطوطات ظهرت عدة مشكلات تواجه حماية هذا الإنتاج الفكري الضخم، وفي مقدمة هذه الإشكاليات السرقة والتعدي علي الحقوق الأدبية لمحققي المخطوطات، ومن هذا المنطلق يتناول هذا المحور أبرز العقبات والمشكلات التي تواجه حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات، ومدي كفاية التشريعات الدولية والوطنية المعمول بها لحماية هذا الإنتاج الفكري.

١: مفهوم السرقة الأدبية للإنتاج الفكري الناتج عن عملية التحقيق.

الانتحال الأكاديمي، الغش العلمي، السرقة الفكرية، كلها مصطلحات توضح نفس المعني، والانتحال مشتقة من الكلمة اللاتينية(Plagiarius) ومعناها الخاطف، ومعناها سرقة إبداع أو أفكار أو لغة شخص ما(حشود، 2023)

كما يقصد به السطو علي الإنتاج العلمي للآخرين ونشره دون الإشارة إلي المصدر الأصلي، وهذا حق غير مشروع، ويختلف ذلك عن عملية الاقتباس المصرح بها علميًا وأخلاقيًا(صابر، 2013)

من هنا يمكن القول بأن السرقة الأدبية للإنتاج الفكري الخاص بمحققي المخطوطات هو انتحال نتاج فكري لمحقق ونسبه للغير دون إذن أو توثيق للمحقق الأصلي، ومن هذا المفهوم الإجرائي يمكن تقسيم الصور التي تتخذها السرقات الأدبية للإنتاج الفكري الخاص بالمحققين كالآتي:

- النقل الكامل للتحقيق: أي سرقة وانتحال التحقيق كاملاً، أو الجزء الأهم والأكبر منه دون الإشارة أو توثيق صاحب التحقيق الأصلي.

- إعادة نشر مادة التحقيق في دار نشر أخري ونسبها إلي محقق آخر.
- عمل صيغ رقمية للتحقيق ونشرها دون نسبها لصاحبها، خاصة في ظل التطور الكبير الذي تشهده الوسائل والمنصات الرقمية.
- الاستغلال المادي للتحقيق العلمي وبيعه دون علم صاحب التحقيق.
- تلخيص واختصار التحقيقات والتغيير في تبويبها دون الرجوع لصاحب التحقيق.

٢: العوامل التي تؤدي إلي سهولة سرقة الإنتاج لمحققي المخطوطات.

هناك عدة عوامل قانونية وعلمية أدت إلي سهولة انتحال الأعمال الفكرية الناتجة عن عملية تحقيق المخطوطات، منها ما هو ناتج من طبيعة المادة العلمية للتحقيق، ومنا ما هو ناتج عن شخصية المحقق نفسه، ومنها ما هو متعلق بالتغطية القانونية للحقوق الفكرية لمحققي المخطوطات: وفيما يأتي أبرز هذه العوامل:

- عدم تخصيص قوانين واضحة لحماية تحقيق المخطوطات: فالمعاهدات والقوانين الدولية والوطنية تهتم بحماية الإنتاج الفكري بشكل عام، دون وضع بنود أساسية ومعلنة تختص بنواتج عملية التحقيق علي حدة، وبشكل مستقل وواضح.
- ضعف آليات المتابعة الدولية لنشر التحقيق: وذلك يرجع لطبيعة النشر الدولي للإنتاج الفكري، فيتم عمل وإصدار التحقيق في بلد، ونشره في بلد أخري، مما يساعد علي عمليات الانتحال وصعوبة التتبع.
- التباطؤ في تدوين العقود الرسمية بين المحقق والناشر: فهنا تكون فرصة سرقة التحقيق أكبر من أي وقت آخر، خاصة من طرف دور النشر، فالأسبقية القانونية لمن يمتلك تاريخ أقدم في تسجيل وإثبات المادة الفكرية المحققة.
- فردية الجهود المبذولة في عملية التحقيق: فيسهل التعدي بالسرقة علي العمل الفردي، علي غير العادة في الأعمال المؤسسية التي تحظى بتحصين قانوني وسلطة نافذة.
- قلة وضعف الوعي القانوني لدي محققي المخطوطات أنفسهم: خاصة لمن يتخصصون في العلوم اللغوية، والتاريخية، فتكون خبرتهم محدودة في الجانب القانوني.
- غياب رقابة المؤسسات البحثية ودور النشر: فبعض دور النشر لا تبدي اهتمامًا في التحقق من مدي صحة التحقيق وأصالته قبل الشروع في النشر، بل وتلجأ إلي صياغة عقود مبهمة تمكنها من إعادة النشر بطرق أخري لتحقيق الأرباح المادية.

٣: الآثار المترتبة علي سرقة الإنتاج الفكري الخاص بالمحققين:

لا تقتصر سرقة الإنتاج الفكري لمحققي المخطوطات علي سلبهم الحق الأصيل في نسبة الأعمال إليهم، وسلبهم الحقوق المادية العائدة من أعمال التحقيق فحسب، بل تمتد الأضرار لأبعد من ذلك لتطول كيان عملية التحقيق نفسها، فمن ضمن تلك الأضرار ما يأتي:

- تراجع الحافز لدي الباحثين الجدد: فعندما يري الباحث المقبل علي تحقيق المخطوطات ما يعاني منه المحققون، من سوء حماية لمنتجاتهم الفكرية والأدبية، وتعرضها للسطو والسرقة، بل وتشكيك البعض في أصالة أعمال التحقيق من الأساس واعتبارها أعمالًا شارحة للعمل الأصلي فقط، فيصيبهم اليأس قبل البداية في أعمال التحقيق.
- ضعف جودة أعمال التحقيقات: ويأتي ذلك نتيجة للسرعة في التحقيق التي قد يسلكها بعض المحققين حرصًا علي سرعة النشر وضمان الحقوق الأدبية والمادية، وما يترتب علي ذلك من أخطاء منهجية وعلمية في عملية التحقيق.
- فقدان الثقة في أعمال التحقيق: من أخطر الأثار التي قد تترتب علي سرقة إنتاج المحققين، فقدان الثقة من قبل جمهور القراء لوجود أكثر من صيغة لتحقيق المخطوط الواحد، خاصة لدي الأفراد غير المتخصصين في مجال المخطوطات، فيصعب عليهم التفرقة بين التحقيق الأصلي والمزيف.
- تشويه صورة دور النشر والمؤسسات الأكاديمية: ويرجع ذلك لقلة المصداقية التي تنتج عن نشر التحقيق بأكثر من صيغة وبدور نشر مختلفة.

ثانيًا: صعوبة إثبات الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات:

من المعلوم سهولة إثبات الملكية الفكرية لأصحابها في مجال الآتيف الإبداعي لشتى التخصصات العلمية، وذلك كون الإنتاج الفكري هنا ينتج من العدم، ويسجل باسم مؤلفيه منذ نشأته، لكن هناك اختلاف جذري في الإنتاج الفكري لعمليات تحقيق المخطوطات، فهناك مشاركة وتداخل بين نواتج عملية التحقيق، والنصوص الأصلية للمخطوطات المحققة، فيتشاركا في الأصل المرجعي للعمل الإبداعي، الأمر الذي جعل إثبات حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات يثير عدة إشكاليات منها:

١- طبيعة عمل المحقق.

إن طبيعة عملية تحقيق المخطوطات تقوم في الأساس علي نص سابق منسوب لغير المحقق، ويتميز هذا النص بصورته الخام، ولكنه منسوخ بأكثر من نسخه،

وبقلم أكثر من ناسخ، مما يجعل هذه النسخ مختلفة في أسلوبها، وطريقة عرضها، وأحيانًا في بعض ألفاظها، فكل ناسخ له أسلوبه وألفاظه التي تفرده عن غيره من النساخ، وهنا يتجلى دور المحقق في إعادة تنظيم وترتيب وحدات المخطوط الداخلية، وإنتاج نسخة محققة تفوق كل نسخ المخطوط من ناحية الوضوح، والترتيب، والتنظيم، والإخراج الجمالي.

غير أن هذه النسخة المحققة، وهذا التدخل من المحقق لا ينتج محتويً موضوعيًا جديدًا، ولا يغير من نسب المخطوط الأصلي لصاحبه ولمؤلفه، لذلك إثبات الملكية الفكرية هنا لمحقق المخطوطات لا يتعلق بنص المخطوط نفسه، بل بنواتج عملية التحقيق، وهذا الإثبات والتميز قد يصعب علي غير المتخصصين فهمه، بل وأحيانًا يصعب علي الهيئات القضائية، وسلطات التشريع.

٢- عدم وجود التشريعات القانونية التي تميز جهد المحققين بنصوص صريحة.

من دراسة نصوص وبنود التشريعات الدولية والوطنية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، يتبين عدم وجود توصيف علمي دقيق للتحقيق العلمي للمخطوطات، ولنواتج عملية التحقيق كنتاج فكري وأدبي مستقل، بل يتم دمجه دائمًا تحت مسمي الأعمال الإبداعية المشتقة(كالترجمات، والشروح، والتعليقات) وهي في الأصل مسميات وتوصيفات لا تعكس بأي صفة حقيقة العمل الفكري والإبداعي لتحقيق المخطوطات، مما يجعل مسألة إثبات الملكية الفكرية مسألة نسبية، تختلف من حالة لأخرى.

٣- الصعوبة في توثيق الإنتاج الفكري لمحققي المخطوطات.

هناك عدة صعوبات تواجه توثيق العمل المحقق، حتي لو أُعترف بالتحقيق بوصفه عملاً فكريًا مستقلاً يتسوجب الحماية القانونية، وتتمثل هذه الصعوبات فيما يأتي:

- تعدد المسؤولية الفكرية للتحقيق: فهناك أعمال ومخطوطات يشترك في تحقيقها أكثر من محقق، مما يحدث إشكالية في نسبة كل محقق من العمل الفكري الناتج عن التحقيق، ومن يحق له نسبة العمل إليه، وهل يعد هذا العمل فرديًا أم جماعيًا.
- التأخير في نشر التحقيق: مما يسهل من عمليات السرقة والانتحال، خاصة من الأشخاص المطلعين علي التحقيق في صورته الأولية قبل النشر.

- جهل بعض المحققين بالإجراءات القانونية التي تحفظ حقوقهم: ويرجع ذلك غالبًا لعدم تخصص بعض المحققين في الأعمال القانونية، ودائمًا ما يكون تخصص المحقق تابع لتخصص المخطوط المراد تحقيقه.

ثالثا: سبل حماية الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات.

في ظل التحديات التي يواجهها محققو المخطوطات في الحفاظ علي الحقوق الفكرية لإنتاجهم الإبداعي، وخاصة في ظل التطور الكبير الذي تشهده وسائل وتقنيات الانتحال والتعدي علي الحقوق الفكرية، وضعف التشريعات الدولية والوطنية لمواجهة هذا التعدي، أصبحت هناك ضرورة ملحة لتقديم حزمة من السبل والحلول القانونية والتقنية والأكاديمية الممنهجة والصالحة للتطبيق، وللحفاظ علي هذه الحقوق الفكرية، وللحفاظ علي مصداقية عملية التحقيق العلمي للمخطوطات، فيتناول هذا الجزء عرض سبل الحماية علي النحو الآتي:

١- توثيق الإنتاج الفكري للمحققين:

مما لا شك فيه أن توثيق أي عمل فكري يعد من أبرز وأول خطوات الحماية القانونية له، وهو يبدأ من صاحب العمل نفسه، ويتطلب هذا التوثيق بعض الإجراءات الفنية والمنهجية منها الآتي:

- توضيح وتفصيل أجزاء ومراحل عملية التحقيق داخل النص المنشور: ويشمل ذلك التفصيل وصف نسخ المخطوط المحقق، وتوضيح المنهج المتبع في التحقيق ومقابلة النسخ، وأسباب اختيار وترجيح أحد النسخ عن نظيراتها.
- توضيح الجهد المضاف من المحقق: وهنا يقوم المحقق بفصل التدخل الأدبي والفكري الخاص به من مقدمات، وتعليقات، وشروح، عن النص الأصلي للمخطوط.
- استعمال علامات ورموز توضيحية للفصل بين جهد المحقق، وبين النص الأصلي، حتي يضمن للسلطات القضائية تمييز عمل المحقق عند حدوث أي نزاعات قضائية.
- تدوين اسم المحقق في غلاف العمل الفكري الناتج عن التحقيق بشكل واضح، وكذلك كتابة الجهة التي نشرت التحقيق.
- احتفاظ المحقق بالنسخ والمسودات الأولية لعملية التحقيق: مثل السجلات، وصور من المخطوط المحقق، والمراسلات إن وجدت، وذلك لتقديمها أدلة إثبات عند حدوث أي منازعات.

٢- التسجيل والترخيص:

يعد تسجيل الإنتاج الفكري الخاص بمحققي المخطوطات من أبرز وسائل الحماية القانونية لحقوقهم الفكرية، ويمكن للمحققين تسجيل أعمالهم الفكرية بعدة صور منها:

- تسجيل الإنتاج الفكري للمحقق باعتباره عملاً إبداعيًا جديدًا: ويتم ذلك عند جهات حماية الملكية الفكرية، ويمنح هذا التسجيل المحقق وثيقة رسمية بتاريخ نشر التحقيق، كأرقام الإيداع التي يحظى بها المؤلفون.
- تحرير عقود واضحة البنود بين المحققين ودور النشر، لضمان عدم التلاعب في نشر صيغ وصور أخري للتحقيق دون علم المحقق، وعدم السماح بإعادة النشر، وتحديد الحقوق المادية، وعدم السماح بالبيع الإلكتروني للتحقيق.
- اللجوء إلي الهيئات القضائية المتخصصة في فض نزاعات قضايا الملكية الفكرية في حالة التعدي من الناشر، أو من أي فرد منتحل التحقيق، وذلك من خلال تقديم البلاغات الرسمية، والمطالبة بوقف النشر.

٣- إنشاء إطار مؤسسي قوي لحماية الإنتاج الفكري لمحققي المخطوطات:

يتميز العمل المؤسسي بقوة قانونية عالية قد لا تتوفر في العمل الفردي، لذلك قد لا يستطيع المحقق حماية عمله الفكري بشكل منفرد، فيحتاج إلي كيان وهيكل معترف به تابع له ويساعده علي حفظ حقوقه الأدبية، وهناك عدة أنواع من المؤسسات التي يمكن أن تضم أعمال المحققين الفكرية منها:

- الجامعات والمراكز البحثية: فمن خلال الجامعات يمكن تشكيل لجان علمية لمراجعة وتقييم التحقيقات واعتمادها قبل عمليات النشر، وتقديم الدعم الكامل للباحثين في مجال تحقيق المخطوطات من خلال نشر أعمالهم وتسجيلها والحفاظ عليها.
- دور النشر الأكاديمية: فمن خلال دور النشر يمكن إنشاء قواعد بيانات متخصصة لنشر الأعمال المحققة فقط لحمايتها من السرقة العلمية، كما يمكن من خلالها عمل عقود للمحققين تضمن حقوقهم الفكرية.
- النقابات العلمية والمهنية: من أبرز وأقوى المؤسسات التي تستطيع حماية الإنتاج الفكري للمحققين هي النقابات المهنية، فعند تأسيس نقابة خاصة بالمحققين يصبح هناك جهة رسمية ذات سلطة قادرة علي حماية حقوق المنتسبين إليها، فمن خلال هذه النقابة يمكن عمل دورات وورش عمل لتقوية الجانب القانوني لدي المحققين.

- الهيئات العلمية المعنية بالمخطوطات: ومن ضمن هذه الهيئات معهد المخطوطات العربية بجمهورية مصر العربية، وهيئة المخطوطات الإسلامية، فمن خلال هذه الهيئات يمكن تقديم شهادات معتمدة للأعمال المحققة كدليل لنسب الإنتاج الفكري لأصحابه المحققين، كما يمكن الرجوع إليها في حالات النزاع القضائي للبت والفصل في التحقيقات، وإصدار التقارير الفنية

٤- الحماية التقنية للإنتاج الفكري الرقمي للمحققين:

من المعروف أنّ العصر الحالي يشهد تقدمًا كبيرًا في استخدام الوسائل الرقمية في شتي المجالات العلمية، ولكن هناك بعض الأفراد يسئ استخدام بعض التقنيات في الانتحال للأعمال الرقمية، ومن بين هذه الأعمال التحقيقات المنشورة بصيغة رقمية، فمن هذا المنطلق نضع بعض سبل الحماية للإنتاج الفكري الرقمي للمحققين كالآتي:

- عمل وسوم رقمية داخل الملف الرقمي(Digital Watermarking) في حالة نشر التحقيق في صورة رقمية، مما يجعل النسخة الرقمية قابلة للتبع في حال انتحالها.
- نشر الإنتاج الفكري لمحققي المخطوطات في منصات رقمية موثوقة، كقواعد البيانات الأكاديمية، ومستودعات الجامعات الرسمية.
- تصميم نسخة رقمية مؤرخة بتوقيع رقمي من التحقيق(Digital Signature)، والاحتفاظ بها، حيث يمكن استخدام هذه النسخة باعتبارها دليلاً للملكية الفكرية في حالة حدوث أي تعدي.
- استخدام شهادات(DOI) فهي تعمل علي منح كل عمل منشور، رمزاً فريداً عالميًا عند النشر الإلكتروني، يعمل هذا الرمز علي إثبات تاريخ النشر.

نتائج الدراسة:

تناولت الدراسة حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات، وقد طرحت الدراسة في مقدمتها المنهجية بعض التساؤلات، ومن خلال معالجة النقاط البحثية الواردة في متنها، توصلت الدراسة إلي الإجابة عن هذه التساؤلات في عدة نتائج موضوعية وهي كالآتي:

١- تتميز حقوق الملكية الفكرية بعدة خصائص منها: التحديد الزمني والمكاني، والتعقيد، والتبعية، والنفعية.

٢- هناك عدة صفات ينبغي أن تتوافر في محقق المخطوطات الجيد كالرغبة في عملية التحقيق، والخبرة بعلم المخطوطات، والصبر، وسعة الاطلاع، والموضوعية.

٣- تحقيق المخطوطات عمل فكري إبداعي يتسم بالأصالة شأنه شأن المؤلفات العلمية المختلفة.
٤- تتميز عملية تحقيق المخطوطات بعدة خصائص إبداعية كمقارنة النسخ وتتبع مسئولية الآتيف، والتفسير، والتعليق علي نص المخطوط، والإخراج الفني للتحقيق، والدراسة التحليلية للمخطوط.
٥- هناك استقلالية تامة لنواتج عملية التحقيق عن النص الأصلي للمخطوط.
٦- ترتبط عملية تحقيق المخطوطات بالنص الأصلي للمخطوط ارتباطًا تأسيسيًا، وإنتاجيًا.
٧- لم تحظ حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات بالقدر الكافي من الحماية القانونية، سواء في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو الوطنية.
٨- افتقرت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية لوجود نصوص صريحة تميز جهد المحققين، والذي من خلاله يستحقون الحماية القانونية لإنتاجهم الفكري.
٩- أدى صعوبة توثيق الإنتاج الفكري لمحققي المخطوطات، وطبيعة عملهم إلي صعوبة في إثبات الملكية الفكرية لإنتاجهم الإبداعي.

التوصيات:

بناء علي ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، نوصي بعدة توصيات لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية لمحققي المخطوطات، وهي كالآتي:

١- سن قوانين متخصصة وصريحة لحماية حقوق الملكة الفكرية لمحققي المخطوطات، وإدراجها في نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية والوطنية لحماية الإنتاج الفكري.
٢- تسجيل وتوثيق الإنتاج الفكري للمحققين في المراكز البحثية، والجامعات، والمؤسسات المعنية بحفظ التراث المخطوط.
٣- إنشاء إطار مؤسسي قوي لحماية الإنتاج الفكري لمحققي المخطوطات، كالنقابات والاتحادات المهنية.
٤- إقامة ندوات وورش عمل عن طريق الجامعات والمؤسسات البحثية، لتقوية المهارات والجوانب القانونية في شخصية المحقق.
٥- تعزيز الحماية التقنية للإنتاج الفكري الرقمي للمحققين، من خلال دور النشر، والمؤسسات المعنية بنشر التحقيقات وأعمال التراث.

قائمة المصادر:

أولًا: المصادر العربية:

أبو طالب، هاشم محمد(2023) تحقيق المخطوطات: التعريف والمنهج، مجلة حمورابي، ملحق العدد47، السنة الثانية عشرة.

أبو قاعود، محمد مصطفي(2014) حقوق الملكية الفكرية في تحقيق كتب التراث الإسلامي ونشرها: دراسة فقهية قانونية، إطروحة (دكتوراه) الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.

أحمد، عبد الله مصطفي(2009) حقوق الملكية الفكرية والآتيف في بيئة الإنترنت، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، ص3.

إمبابي، نرمين عبد القادر(2018) حقوق الملكية الفكرية كمجال للدراسة في أقسام المكتبات والمعلومات العربية: قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات جامعة القاهرة نموذجًا، مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات، ع21، ص 307- 223.

حروز، عبد الغني(2021) تحقيق المخطوط العربي: القواعد والمراحل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج11، ع2، ص317-339.

حروز، عبد الغني(2021) تحقيق المخطوط العربي: القواعد والمراحل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج11، ع2، ص 317-339.

حسن، خالد جمال(2019) النظام القانوني لحماية حق المؤلف: دراسة تحليلية في ظل قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة البحريني وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري، هيئة التشريع والإفتاء القانوني، ع9، ص 61.

حسن، محمد طه(2019) تشريعات حماية المصنفات الرقمية المتاحة علي الويب: دراسة تحليلية، أطروحة(ماجستير) جامعة بني سويف، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.

حشود، نسيمة(2023) أدوات اكتشاف الانتحال العلمي، المجلة الجنائية القومية، الجزائر، مج66، ع2

حكم محكمة النقض المصرية، الطعن رقم(92) لسنة 82 قضائية.

الحمد، محمد بن إبراهيم(2019) الخلاصة في البحث العلمي وتحقيق المخطوطات،الرياض: دار الحضارة للنشر والتوزيع، ص110.

الداود، داود عبد العزيز بن محمد(2021) وقف حقوق الملكية الفكرية وفقًا للأنظمة السعودية، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مج14، ع4، ص315-366.

السلفتي، زينب(2012) الحماية القانونية لحقوق المؤلف في فلسطين، أطروحة(دكتوراه) جامعة النجاح الوطنية.

شابلي، فاهمة(2023) تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل، مجلة البحوث والدراسات العلمية، مج17، ع1، ص507-524.

شابلي، فاهمة(2023) تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل، مجلة البحوث والدراسات العلمية، مج17، ع1، ص 507-524

شريفي، عزالدين(2005) مناهج البحث العلمي ومناهج تحقيق المخطوطات، الجزائر، دار شريفي للطباعة والنشر والتوزيع، ص221.

صابر، عمر وفيق(2013) السرقة الأدبية بين الرأي النقدي والحكم الشرعي، مجلة التربية والعلم،العراق، مج 20، ع 2، ص3.

صقر، عطية عبد العظيم(2007) وقف الجانب المالي من الحقوق الذهنية، المؤتمرالثاني للأوقاف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

صونيه، حقاص(2012) حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، اطروحة(ماجستير) الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، ص ص 20-26

طلبة، أنور(2015) حماية حقوق الملكية الفكرية، القاهرة، شركة ناس للطباعة، ص 123.

عامر، عادل عبد الحميد(2023) آليات فض منازعات الملكية الفكرية ذات العنصر الأجنبي، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث،مج6، ع22.

عرارم، جعفر(2022) الضوابط القانونية لنقل التكنولوجيا في ظل قواعد حماية الملكية الفكرية، أطروحة(دكتوراه) جامعة محمد خيضر، قانون خاص.

العمادي، نايف عبد الله(2020) الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، أطروحة(ماجستير) جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد(2008) معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص2221

عمر، معجم اللغة العربية، ج3، ص733.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد، القاموس المحيط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ج3، ص222.

قانون حماية حقوق المؤلف المصري(رقم 82 لسنة 2002) الجريدة الرسمية.

الكسوائي، عامر محمد(1998) الملكية الفكرية، دار الحبيب للنشر والتوزيع، عمان، ص68.

الكشكي، ناصر أبوزيد(2021) رخص المشاع الإبداعي وتأثيرها علي حقوق الملكية الفكرية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج3، ع5، ص19.

كلثومة، غالي(2021) الحماية القانونية للملكية الفكرية في التشريع الجزائري. أطروحة(ماجستير) جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.

مناري، عزالدين صالح(2019) مراحل تحقيق المخطوط، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، مج4، ع8، ص 5-43.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية(2013) ملخصات الاتفاقيات والمعاهدات التي تديرها الويبو

نظام حماية حقوق المؤلف السعودي(2017) وزارة الثقافة

الهيبي، حميد(2016) الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في اطار منظمة التجارة العالمية، القاهرة:المصدر القومي لاصدارات القانون، ص 136.

الوريكات، إيمان إبراهين(2024) وقف حقوق الملكية الفكرية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. س14، ع2، 144-117

ثانيًا: المصادر الأجنبية:

Adams, Racheal.(2023) The Evolution of Intellectual Property Rights in Digital Age. Journal of Modern Law and Policy. 3(2). Pp 52-63

Alsaffar, J.(2006) Copyright Concerns in online Education: What Students Need to Know. Journal of Library Administration, 45(1-2), 1-16.

Bently, Lionel.(2022) Intellectual Property Rights and Innovation in Developing Countries. Journal of Development Economics. 78(2) pp 474-493.

Feist Publications V. Rural Telephone Co, 499 U. s. 340(1991)

Fernadez, Molina,J(2018) Copyright Literacy in the Academic field: Analysis of the Differences Between faculty, Students and Librarians in Communications in Computer and Information Science Vol.810,pp 276-285

Ginsburg, J.(2011) Copyright and Cultural Heritage. Fordham IP, Media, Entertainment LJ, 21(4), 1117-1150.

Greetham, D. (2000) Textual Scholarship: An Introduction. Routiedge.

Huai shen, Xia(2012) Copyright Analysis on creative commons: central China University of Science and technology. People,s Republic of China. Proquest Dissertations Publishing.

Loren, Lydia pallas.(2019) Building A Reliable semicommons of Creative Works: Enforcement of creative Commons Licenses and Limited Abandonment of copyright.

Reitz, J. M. (2004). ODLIS: Online Dictionary for Library and InformationScience.